

الملخص البياني للاقتصاد السعودي

الربع الثاني 2026

تباطؤ مؤقت في النمو مع توقعات بعودة التسارع من جديد

تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية من 5.2% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2025 إلى 3.0% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2026، ويعزى ذلك في جوهره إلى تراجع حاد في نمو القطاع النفطي من 10.8% إلى 2.9% على أساس سنوي، في حين سجل تباطؤ القطاع غير النفطي انخفاضاً معتدلاً من 4.6% إلى 2.9% على أساس سنوي.

ويعود هذا التراجع في الأساس إلى التوتر الجيوسياسي الإقليمي، المتوقع امتداد تداعياته إلى أرقام الربع الثاني من عام 2026. لكن بناء على مؤشرات النصف الثاني من عام 2026 وأفاق عام 2027، يتوقع في السيناريو الأساسي حدوث تعافٍ قوي يعاود معه نمو الناتج المحلي الإجمالي التسارع إلى 6.8% في عام 2027.

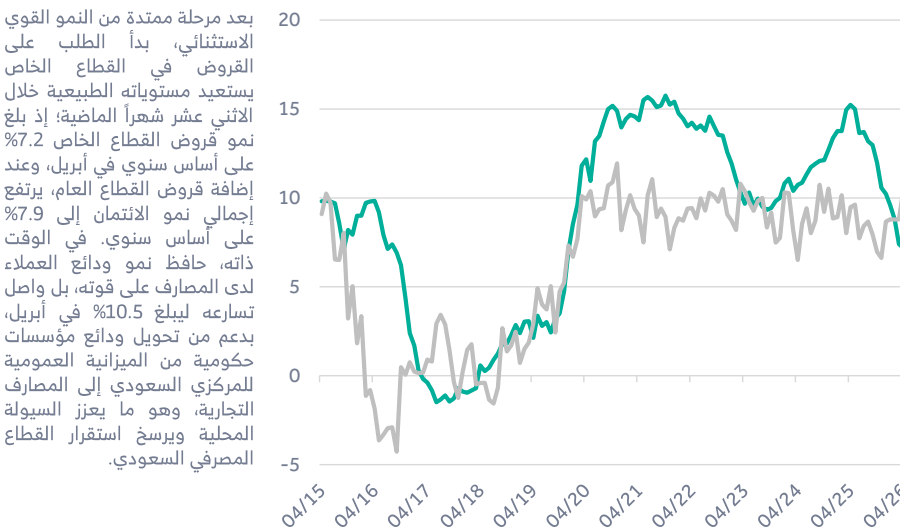
تكشف الأرقام المالية للربع الأول من عام 2026 أن الحكومة تنتهج سياسة مالية توسعية بهدف دعم الاقتصاد الوطني. وقد تجاوز الإنفاق المالي مستوى العام الماضي بنسبة 20%، ما أفضى، مع استقرار الإيرادات شبه الكامل، إلى تسجيل عجز فصلي قياسي بلغ 126 مليار ريال سعودي.

رغم التراجع التدريجي لنمو الطلب على الائتمان في القطاع الخاص ليستقر عند 7.2% على أساس سنوي في أبريل، إلا أن نمو ودائع العملاء قد حافظ على زخمه القوي مسجلاً 10.5% على أساس سنوي. وهو ما يعزز السيولة المحلية ويرسخ استقرار المنظومة المصرفية (كما يتضح في الرسم البياني أدناه).

تراجع إنتاج النفط الخام السعودي مما يزيد على 10 ملايين برميل يومياً إلى نحو 7.0 ملايين برميل يومياً في مارس، جراء تداعيات النزاع الجيوسياسي الإقليمي، لينخفض بالتبعية إجمالي صادرات النفط الخام والمنتجات المكررة مجتمعة من 8.9 ملايين برميل يومياً إلى 6.1 ملايين برميل يومياً.

على الرغم من تصاعد التوترات الجيوسياسية، حافظت علاوات مخاطر الائتمان السيادي للمملكة على مستويات منخفضة لافتة. وينطبق ذلك على فروق عائد الصكوك السيادية المقومة بالدولار قياساً بسندات الخزنة الأمريكية، وفروق مبادلة مخاطر الائتمان، والتي تتداول عند مستويات متدنية تاريخياً تعكس استقرار أسواق رأس المال وثباتها.

نمو ودائع العملاء القوي يتجاوز نمو القروض الخاصة المتجه نحو مستوياته الطبيعية



■ نمو ودائع العملاء لدى المصارف، نسبة مئوية على أساس سنوي

■ نمو ودائع العملاء لدى المصارف، نسبة مئوية على أساس سنوي

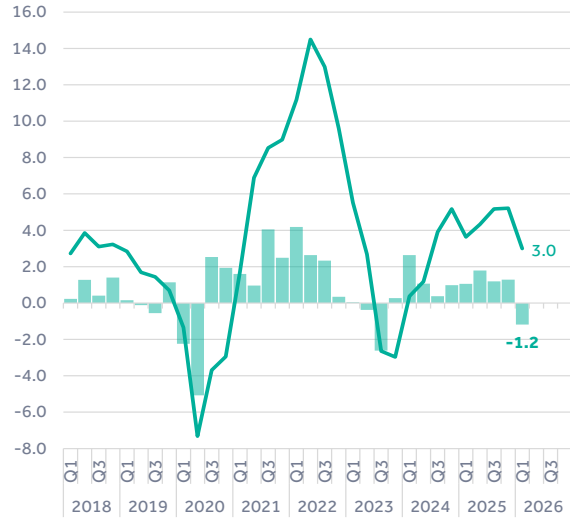
جدول المحتويات:

بيانات إجمالي	
الناتج المحلي	2
المؤشرات	
النقدية والمالية	3
الرصيد المالي والدين الحكومي	6
مؤشرات الاتفاق الخاص ومناخ الأعمال غير النفطي	7
قطاع الاسمنت والصادرات والواردات غير النفطية	8
مؤشرات التضخم	9
السوق العقارية	10
أسواق النفط	12
أسعار الصرف	
وفارق الائتمان	13
ميزان المدفوعات	
السعودي	15
سوق الأسهم	
السعودي	16
نظرة سريعة	
على الاقتصاد السعودي	18

الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد و القطاعات المؤسسية

الرسم البياني 1:

الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد

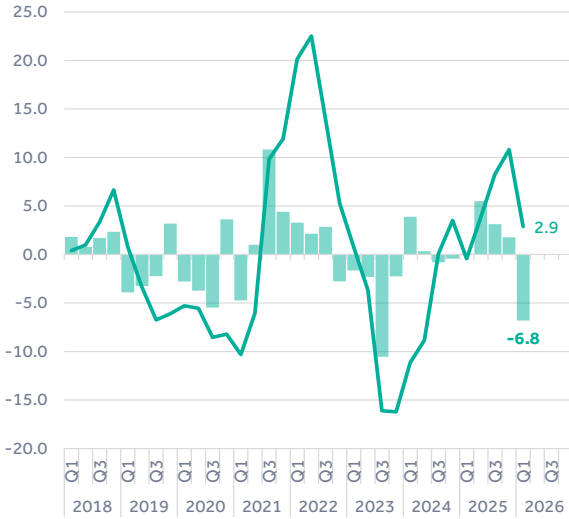


■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد، % التغير على أساس سنوي
■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد، % التغير على أساس ربعي

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 2:

الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة النفطية

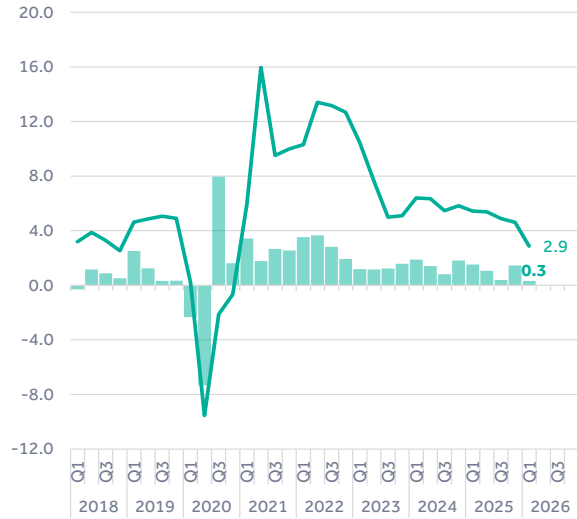


■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة النفطية، % التغير على أساس سنوي
■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة النفطية، % التغير على أساس ربعي

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 3:

الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الغير نفطية

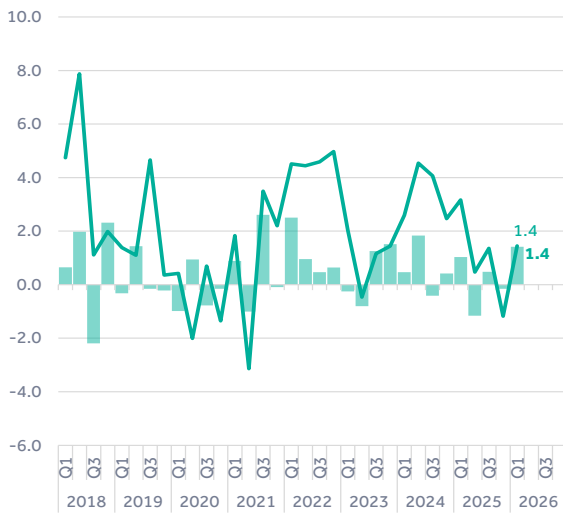


■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة الغير نفطية، % التغير على أساس سنوي
■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة الغير نفطية، % التغير على أساس ربعي

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 4:

الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الحكومية



■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة الحكومية، % التغير على أساس سنوي
■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة الحكومية، % التغير على أساس ربعي

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

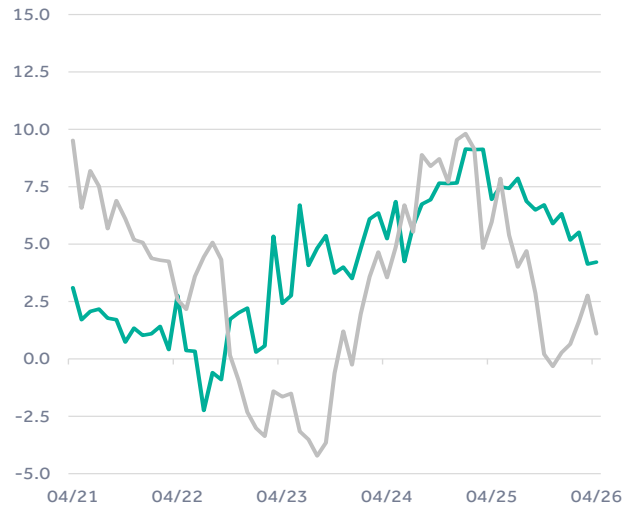
ملحوظ في مستويات إنتاج النفط. وفي هذا السياق، انخفض نمو القطاع النفطي من 10.8% إلى 2.9% على أساس سنوي في الربع الأول من 2026. في المقابل، أبدى الاقتصاد غير النفطي مرونة نسبية لافتة، إذ جاء تراجع نموه معتدلاً من 4.6% إلى 2.9% على أساس سنوي خلال الربع الأول من عام 2026.

تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية إلى 3.0% على أساس سنوي في الربع الأول من 2026، مقارنةً بما نسبته 5.2% على أساس سنوي في الربع الأخير من 2025. ويعزى هذا التراجع في وتيرة النمو بصورة رئيسية إلى تداعيات النزاع الإقليمي، الذي أفضى بشكل خاص إلى تراجع

المجاميع النقدية، ونمو القروض والودائع لدى البنوك التجارية

الرسم البياني 1:

معدل نمو القاعدة النقدية و إجمالي عرض النقود (ن1)

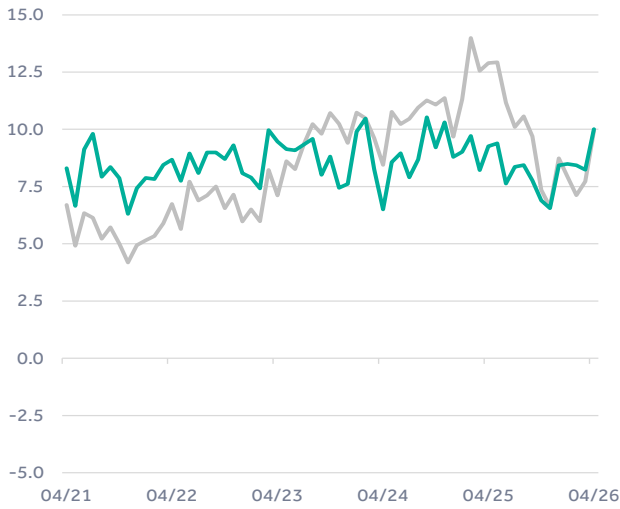


■ القاعدة النقدية، % على اساس سنوي
■ إجمالي عرض النقود (ن1)، % على اساس سنوي

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 2:

معدل نمو المجاميع النقدية (ن2) و (ن3)



■ عرض النقود (ن3)، % على اساس سنوي
■ عرض النقود (ن2)، % على اساس سنوي

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 3:

نمو الائتمان للقطاع الخاص

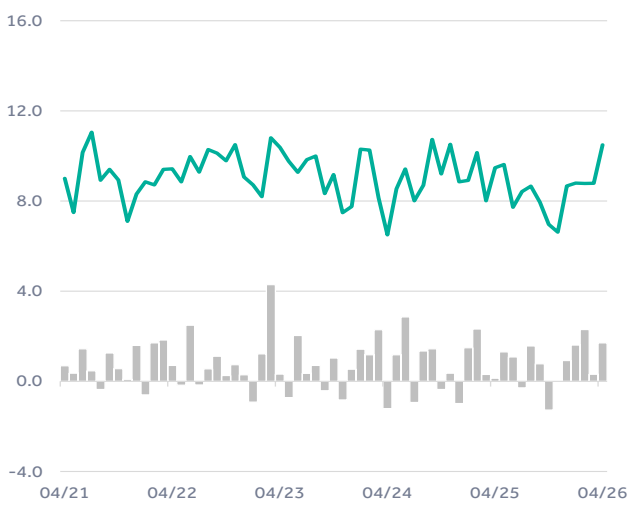


■ قروض البنوك التجارية للقطاع الخاص، % أساس سنوي
■ قروض البنوك التجارية للقطاع الخاص، % أساس شهري

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 4:

نمو ودايع البنوك التجارية



■ ودايع العملاء في البنوك، % أساس سنوي
■ ودايع العملاء في البنوك، % أساس شهري

المصدر: البنك المركزي السعودي

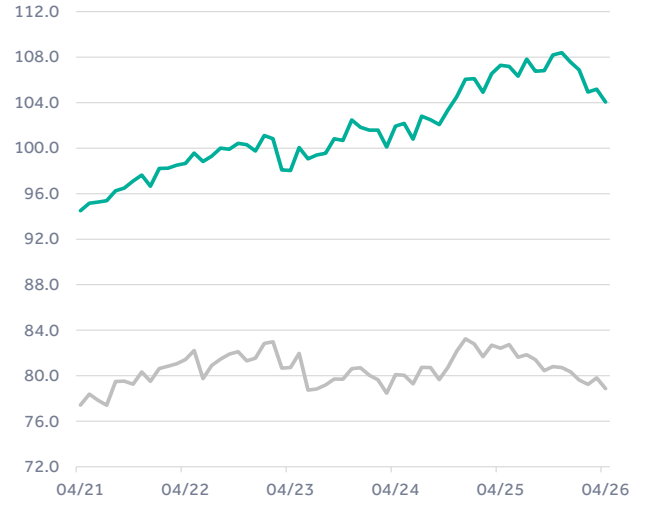
وللمرة الأولى منذ عام 2019، تجاوز نمو ودايع العملاء البالغ 10.5% على أساس سنوي نمو الطلب على قروض القطاع الخاص تجاوزاً ملحوظاً. ويساعد ذلك بوضوح في تعزيز أوضاع السيولة داخل النظام المصرفي المحلي.

سجل إجمالي المعروض النقدي معدلات نمو قوية بلغت 9.9% (ن2) و 10.0% (ن3) في شهر أبريل. في المقابل، عاد الطلب على الائتمان في القطاع الخاص إلى مستواه الطبيعي بشكل مستدام، إذ تراجع من ذروته البالغة 15.2% على أساس سنوي في أبريل 2025 إلى 7.2% على أساس سنوي في أبريل 2026.

المعدلات الرئيسية للبنوك التجارية

الرسم البياني 1:

نسبة القروض إلى الودائع في القطاع الخاص

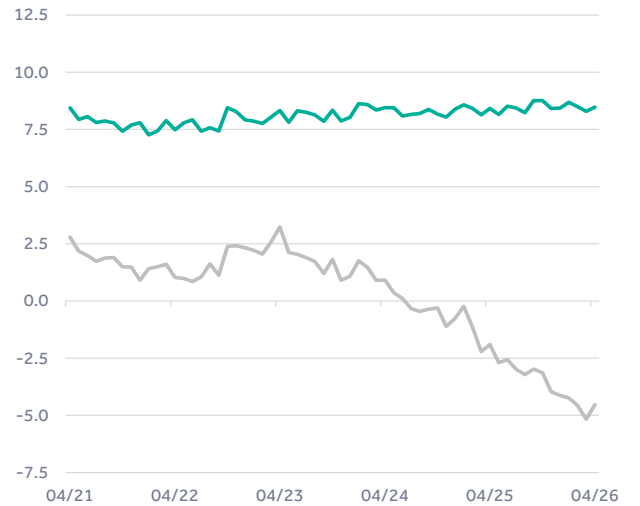


■ القروض إلى القطاع الخاص، % من إجمالي الودائع لدى البنوك
■ نسبة القروض إلى الودائع النظامية للقطاع الخاص

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 3:

معدل الموجودات الأجنبية إلى إجمالي الموجودات

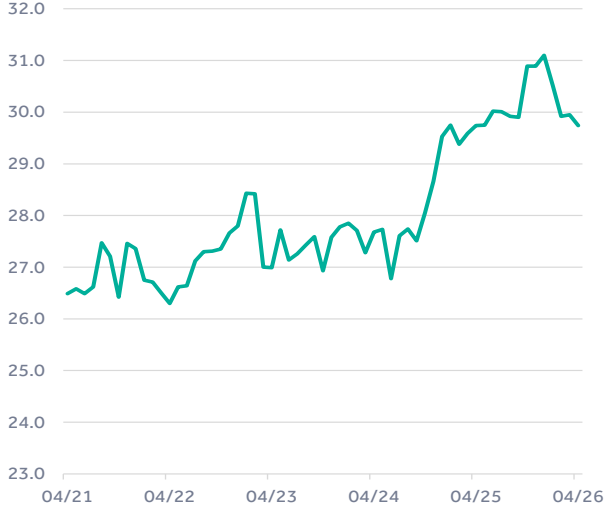


■ إجمالي الموجودات الأجنبية كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات
■ صافي الموجودات الأجنبية كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 2:

نسبة القروض إلى الودائع في القطاع الحكومي

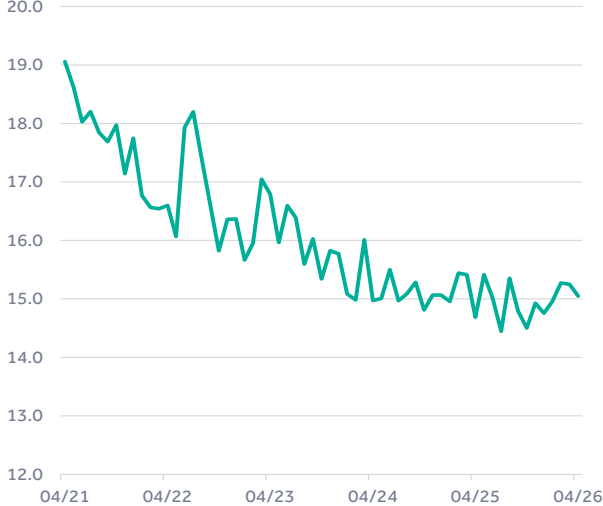


■ القروض إلى القطاع الحكومي، كنسبة مئوية من إجمالي الودائع لدى البنوك

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 4:

معدل فائض السيولة إلى إجمالي الموجودات



■ فائض السيولة كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات

المصدر: البنك المركزي السعودي

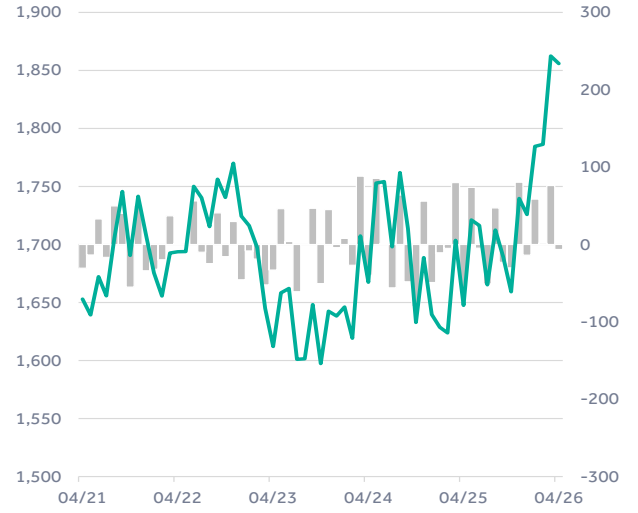
عند 31.1 في ديسمبر 2025. ولا تزال فجوة التمويل القائمة في النظام المصرفي تغطي في معظمها عبر مصادر خارجية، إذ بلغ صافي الالتزامات الأجنبية ما يعادل 4.5% من إجمالي الأصول في أبريل.

مع تخطي نمو الودائع لنمو الائتمان في القطاع الخاص، انخفضت نسبة القروض إلى الودائع من ذروتها البالغة 108.4 في نوفمبر 2025 إلى 104.1 في أبريل 2026. وينسحب هذا المسار على القطاع العام، إذ انخفضت نسبة القروض إلى الودائع إلى 29.7 في أبريل، مقارنة بذروتها

المركز المالي للبنك المركزي السعودي والودائع الحكومية

الرسم البياني 1:

احتياطي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي السعودي

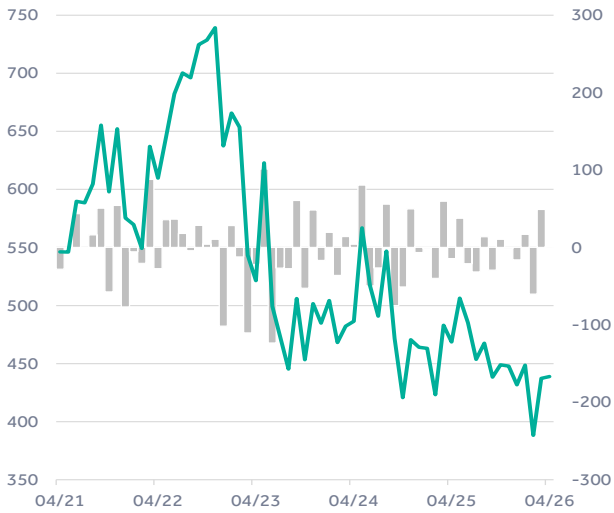


■ إجمالي احتياطي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي السعودي، مليار ريال، المحور الأيسر
■ التغيير الشهري، بالمليار ريال، المحور الأيمن

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 2:

إجمالي الودائع الحكومية لدى البنك المركزي السعودي

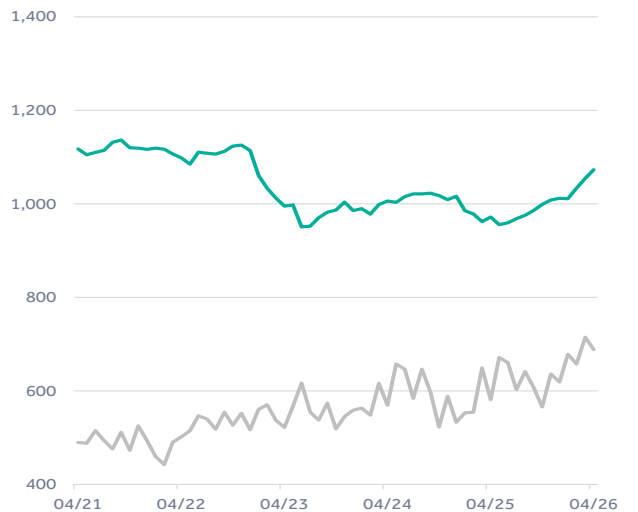


■ إجمالي الودائع الحكومية لدى البنك المركزي السعودي، مليار ريال، المحور الأيسر
■ التغيير الشهري، بالمليار ريال، المحور الأيمن

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 3:

توزيع احتياطي العملات الأجنبية في البنك المركزي السعودي

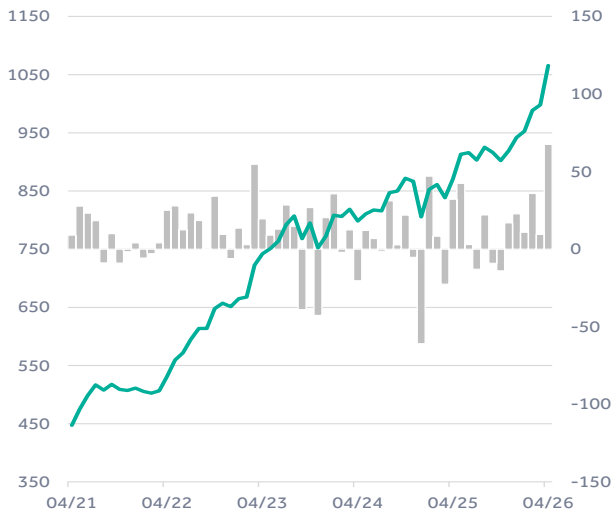


■ الاستثمارات في الأوراق المالية الأجنبية، بالمليار ريال سعودي
■ العملات والودائع الأجنبية في الخارج، بالمليار ريال سعودي

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 4:

إجمالي الودائع الحكومية في البنوك التجارية



■ الودائع الحكومية في البنوك التجارية، مليار ريال سعودي، المحور الأيسر.
■ التغيير الشهري، بالمليار ريال، المحور الأيمن.

المصدر: البنك المركزي السعودي

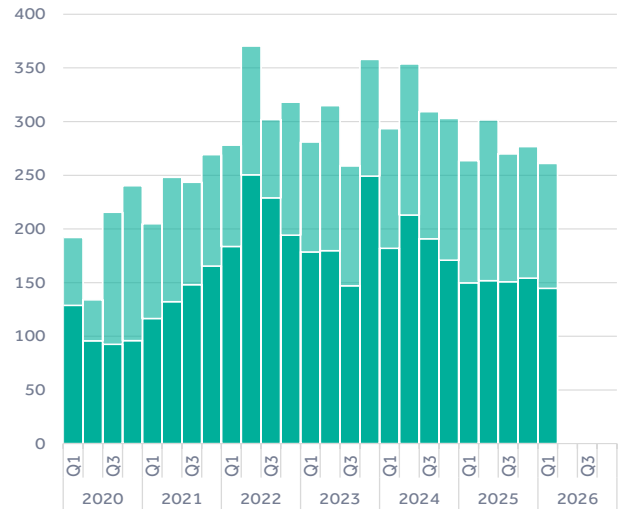
تحويل ودائع المؤسسات الحكومية البالغة 124 مليار ريال سعودي إجمالاً من الميزانية العمومية للمركز السعودي إلى المصارف التجارية، بهدف تعزيز السيولة في المنظومة المصرفية المحلية.

شهدت احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي السعودي "ساما" ارتفاعاً ملحوظاً بين ديسمبر 2025 وأبريل 2026، بلغ 130 مليار ريال سعودي. ويعزى ذلك في الأصل إلى الارتفاع الحاد الأخير في عائدات تصدير النفط جراء الصعود القوي في أسعاره. وخلال الفترة ذاتها، جرى

الرصيد المالي الربع سنوي والدين الحكومي المستحق

الرسم البياني 1:

الإيرادات المالية الربع سنوية (مليار ريال سعودي)

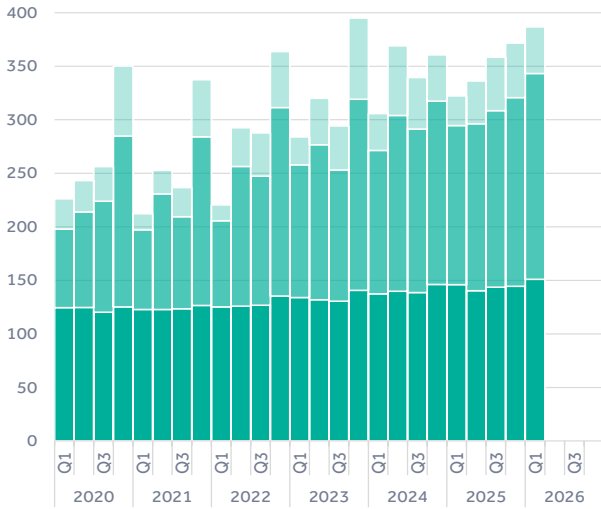


الإيرادات النفطية
الإيرادات غير النفطية

المصدر: وزارة المالية

الرسم البياني 2:

النفقات المالية الربع سنوية (مليار ريال سعودي)

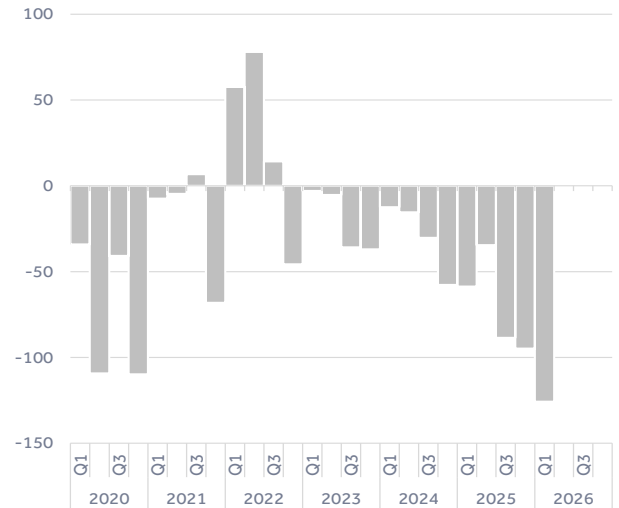


تعويضات الموظفين (الرواتب والأجور)
نفقات جارية أخرى
الإنفاق الرأسمالي

المصدر: وزارة المالية

الرسم البياني 3:

العجز / الفائض المالي الربع سنوي (مليار ريال سعودي)

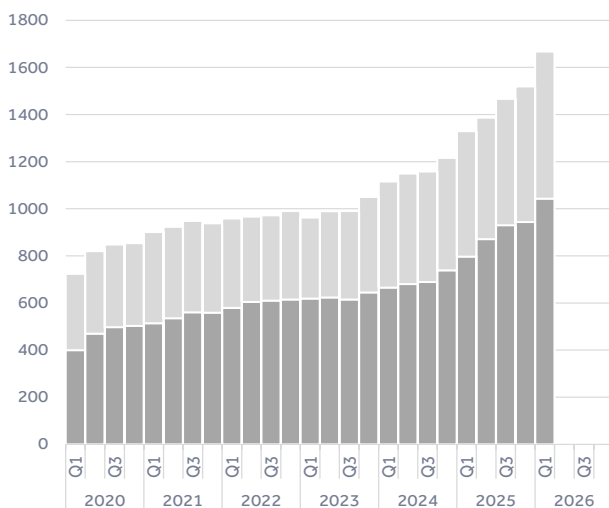


صافي العجز/ الفائض

المصدر: وزارة المالية

الرسم البياني 4:

الدين الحكومي المستحق (نهاية الربع)



الدين الحكومي المحلي المستحق، مليار ريال سعودي
الدين الحكومي الاجنبي المستحق، مليار ريال سعودي

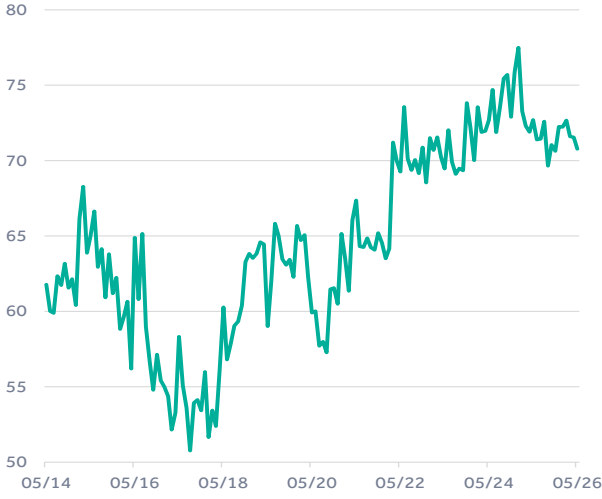
المصدر: وزارة المالية

(+56%)، وفي المقابل، حافظت الإيرادات المالية على استقرارها مقارنة بالربع الأول من عام 2025، مسجلة تراجعاً طفيفاً لم يتجاوز حاجز 1%. وقد أدت هذه المعطيات المالية إلى تسجيل عجز فصلي قياسي بلغ 126 مليار ريال سعودي.

يتصف الأداء المالي للميزانية العامة في الربع الأول من عام 2026 بنمو قوي في حجم الإنفاق، وجه بشكل رئيسي لدعم الاقتصاد الوطني. وعند المقارنة بالمتغيرات السنوية، سجل الإنفاق المالي ارتفاعاً بنسبة 20%. تعود أسبابه الجوهرية إلى زيادة النفقات التشغيلية غير المرتبطة بالرواتب بنسبة (+30%)، إلى جانب نمو النفقات الرأسمالية بنسبة

مؤشرات الانفاق الخاص ومناخ الاعمال غير النفطي

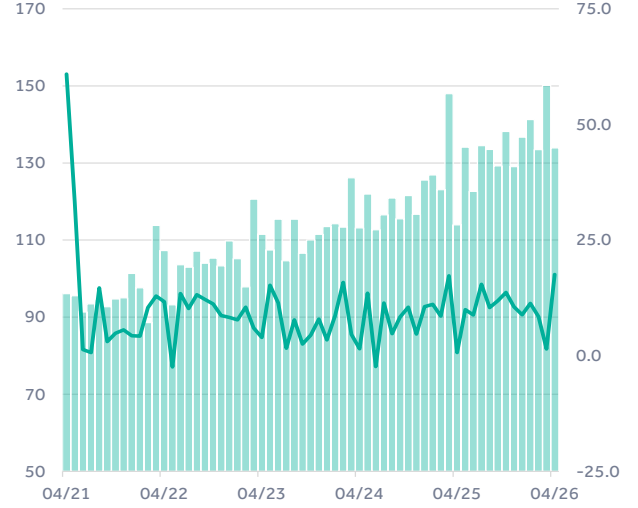
الرسم البياني 2:
مؤشر ثقة المستهلك



مؤشر ريفنتف IPSOS ثقة المستهلك السعودي

المصدر: ريفنتف

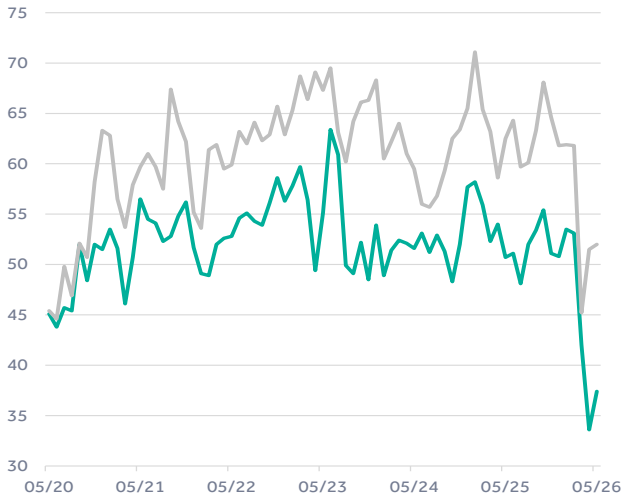
الرسم البياني 1:
مؤشرات الانفاق الخاص



تعاملات نقاط البيع وعمليات السحب الآلي والتجارة الإلكترونية الشهرية، بالمليار ريال سعودي، المحور الأيسر.
نسبة التغير حتى عام، المحور الأيمن.

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 4:
مؤشر مديري المشتريات للطلبات الجديدة وطلبات التصدير الجديدة



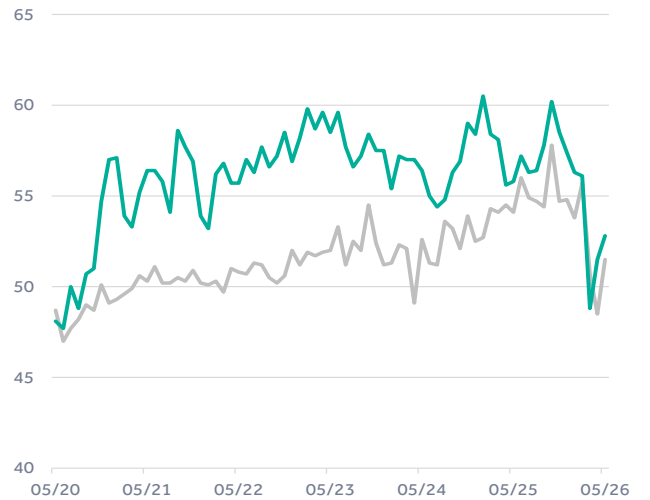
مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات لطلبات التصدير الجديدة

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات للطلبات الجديدة

المصدر: آي اتش اس ماركت

مستوى الخمسين نقطة، قبل أن يستعيد زخمه لاحقاً ليسجل في أحدث قراءاته 52.8 نقطة خلال شهر مايو. وقد انسحب هذا الاتجاه ذاته على مؤشر مديري المشتريات للطلبات الجديدة، في حين استقر مؤشر مديري المشتريات لطلبات التصدير الجديدة دون عتبة الخمسين نقطة.

الرسم البياني 3:
مؤشر مديري المشتريات المركب ومؤشر مديري المشتريات للمخرجات



مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات المركب

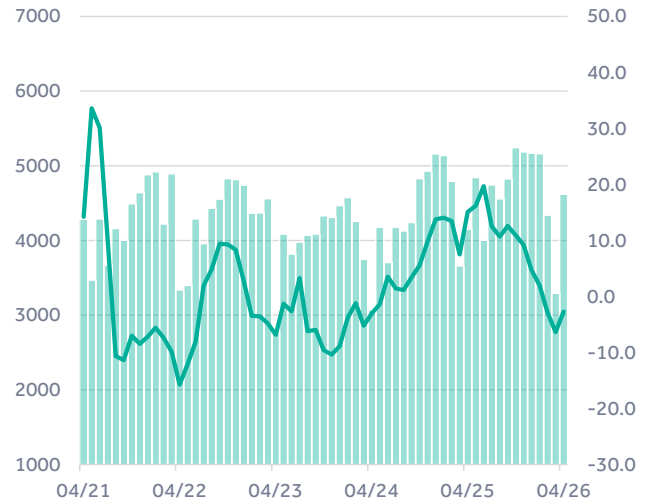
مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات للمخرجات

المصدر: آي اتش اس ماركت

سجل الإنفاق الاستهلاكي للأفراد ارتفاعاً بنسبة 7.1% على أساس سنوي خلال الربع الأول من عام 2026، وذلك مقارنة بمتوسط السنوات الخمس الماضية البالغ 8.3%. وفي موازاة ذلك، أظهرت مؤشرات مديري المشتريات تباطؤاً في مناخ الأعمال خلال شهر مارس الماضي، متأثرة بتداعيات التوترات الإقليمية؛ إذ تراجع المؤشر المركب مؤقتاً دون

قطاع الاسمنت والصادرات والواردات غير النفطية

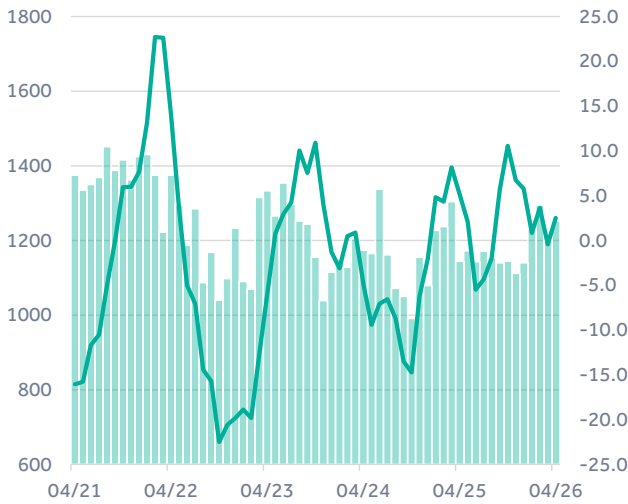
الرسم البياني 1:
انتاج الاسمنت



■ انتاج الاسمنت الشهري، المتوسط المتحرك لثلاثة أشهر بالألف طن، المحور الايسر
■ نسبة التغير على اساس السنوي، المتوسط المتحرك لثلاثة أشهر، المحور الايمن

المصدر: اسمنت اليمامة

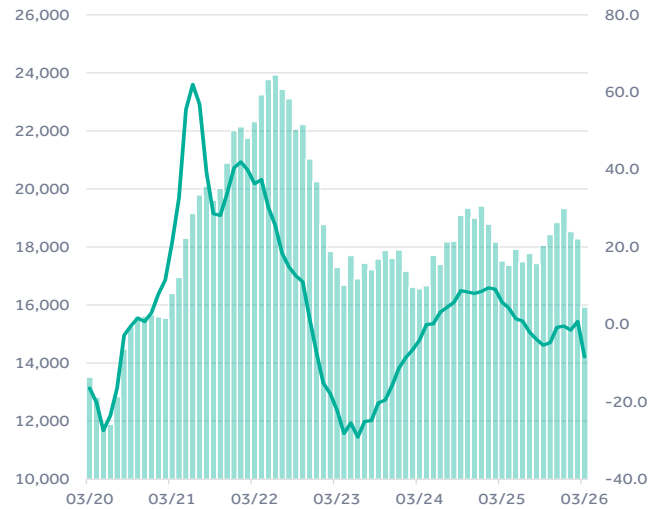
الرسم البياني 2:
مخزون الاسمنت



■ مخزون الاسمنت الشهري، المتوسط المتحرك لثلاثة أشهر بالألف طن، المحور الايسر
■ نسبة التغير على اساس السنوي، المتوسط المتحرك لثلاثة أشهر، المحور الايمن

المصدر: اسمنت اليمامة

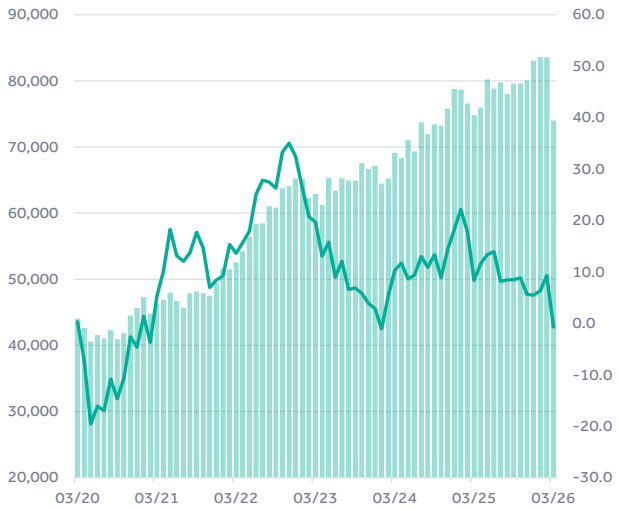
الرسم البياني 3:
صادرات البضائع غير نفطية



■ الصادرات غير النفطية الشهرية، المتوسط المتحرك لثلاثة أشهر، بالمليون ريال، المحور الايسر
■ % التغير على اساس السنوي، المتوسط المتحرك لثلاثة أشهر، المحور الايمن

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 4:
واردات البضائع



■ واردات البضائع الشهرية، المتوسط المتحرك لثلاثة أشهر، بالمليون ريال، المحور الايسر
■ % التغير على اساس السنوي، المتوسط المتحرك لثلاثة أشهر، المحور الايمن

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

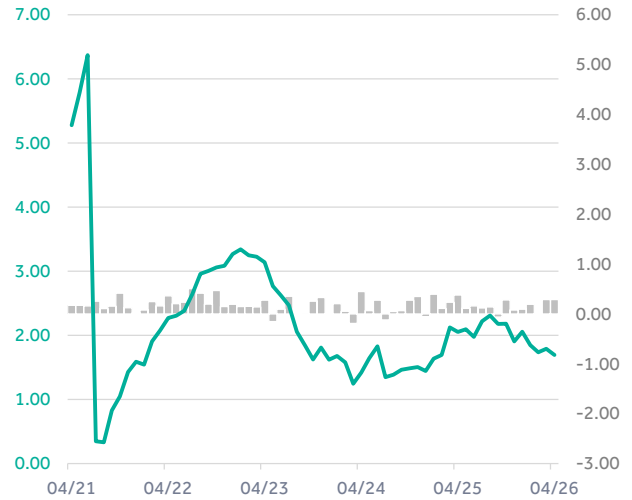
الإقليمية بشكل واضح على حركة التجارة الخارجية غير النفطية؛ إذ سجلت الصادرات والواردات تراجعاً بنسبة 27% و25% على التوالي على أساس سنوي خلال شهر مارس 2026، ما أدى إلى انخفاض متوسط الأشهر الثلاثة المعدلة بنسبة 8% للصادرات و1% للواردات على أساس سنوي.

استمر تباطؤ نمو إنتاج الأسمنت وامتدت وتيرته المتزايدة منذ الربع الثاني من عام 2025 إلى العام الجاري، على الرغم من الانتعاش الموسمي الملحوظ الذي شهدته الإنتاج في شهر أبريل 2026 في أعقاب انتهاء شهر رمضان المبارك. وعلى صعيد التبادل التجاري، انعكست تداعيات التوترات

مؤشر تكلفة المعيشة وأسعار الجملة

الرسم البياني 1:

مؤشر تضخم أسعار المستهلك

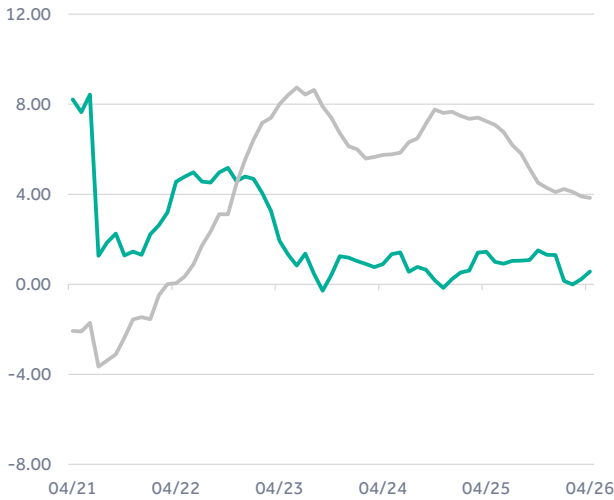


■ مؤشر التضخم لأسعار المستهلك، % التغير على أساس سنوي
■ مؤشر التضخم لأسعار المستهلك، % التغير على أساس شهري

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 2:

مؤشر تكلفة المعيشة لقسم الغذاء والسكن

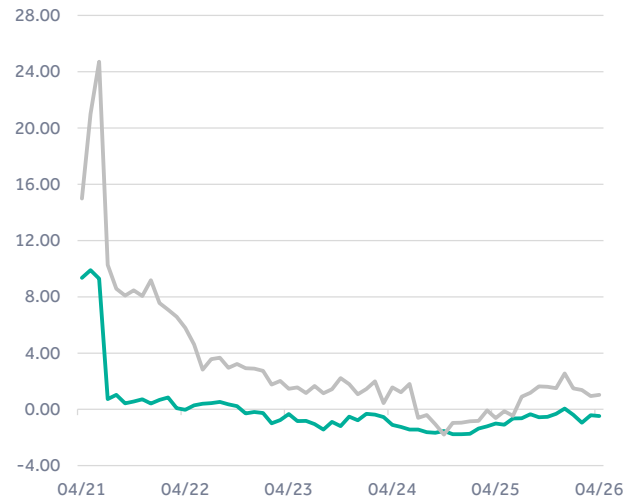


■ مؤشر التضخم لأسعار المستهلكين، المؤشر الفرعي لقسم الأغذية والمشروبات، % التغير على أساس سنوي
■ مؤشر التضخم لأسعار المستهلكين، المؤشر الفرعي لقسم السكن والمياه والكهرباء وأنواع الوقود الأخرى، % التغير على أساس سنوي

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 3:

مؤشر تكلفة المعيشة لقسم التثبيت والنقل

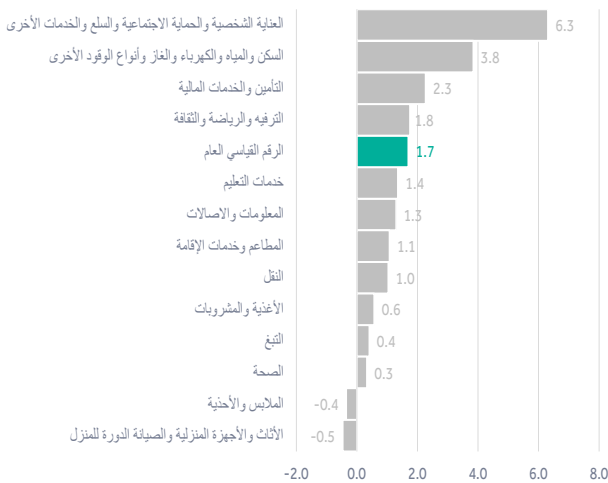


■ مؤشر التضخم لأسعار المستهلكين، المؤشر الفرعي لقسم تأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها، % التغير على أساس سنوي
■ مؤشر التضخم لأسعار المستهلكين، المؤشر الفرعي لقسم النقل، % التغير على أساس سنوي

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 4:

مؤشر أسعار المستهلك للقطاعات الرئيسية في أبريل 2026



■ مؤشر التضخم لأسعار المستهلك، % التغير على أساس سنوي

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

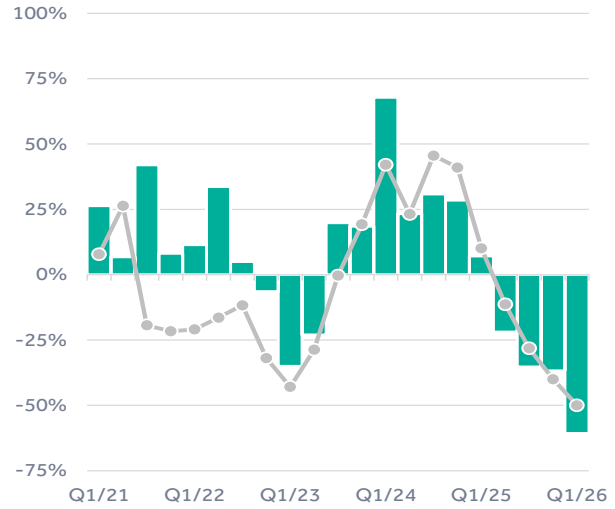
والمياه والكهرباء والغاز -والذي شكل المحرك الأبرز للتضخم في مرحلة سابقة- تراجعته إلى ما دون 4% على أساس سنوي، في حين تشير التقديرات إلى احتمالية تسجيل ارتفاع مؤقت في معدل التضخم يتجاوز حاجز 2% مدفوعاً بتداعيات التوترات الإقليمية الراهنة.

حافظ معدل التضخم -استناداً إلى مؤشر أسعار المستهلكين- على مستوياته المنخفضة نسبياً خلال شهر أبريل الماضي، مسجلاً 1.7% على أساس سنوي. ويعود هذا الاستقرار في جزء كبير منه إلى الاعتدال الملحوظ في أسعار الأغذية، والتي لم تتجاوز نسبة نموها 0.6% على أساس سنوي في الشهر ذاته. فضلاً عن ذلك، واصل قطاع الإسكان

نشاط الصفقات في السوق العقارية

الرسم البياني 1:

اجمالي التعاملات العقارية، % التغير السنوي

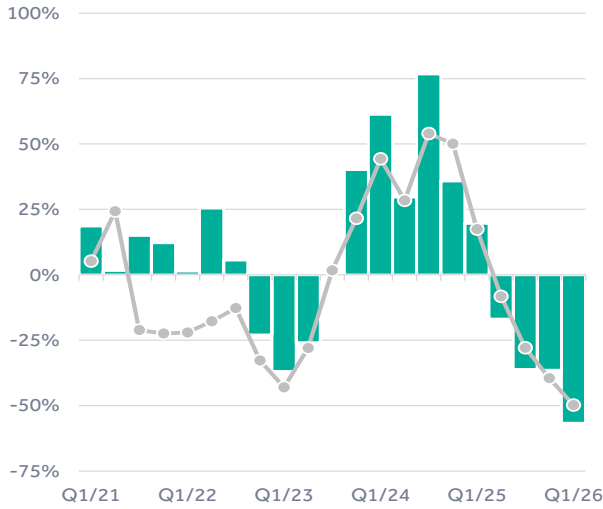


■ قيمة التعاملات العقارية المنفذة في الربع، % التغير السنوي.
■ عدد التعاملات العقارية المنفذة في الربع، % التغير السنوي.

المصدر: وزارة العدل، الرياض المالية

الرسم البياني 2:

التعاملات العقارية في القطاع السكني، % التغير السنوي

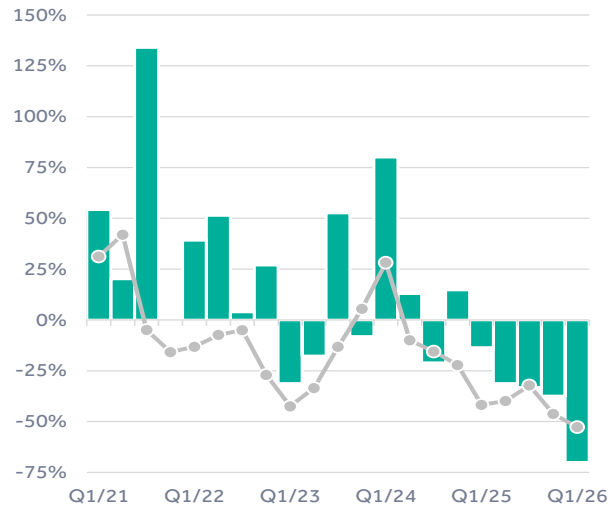


■ قيمة التعاملات العقارية السكنية المنفذة في الربع، % التغير السنوي.
■ عدد التعاملات العقارية السكنية المنفذة في الربع، % التغير السنوي.

المصدر: وزارة العدل، الرياض المالية

الرسم البياني 3:

التعاملات العقارية في القطاع التجاري، % التغير السنوي

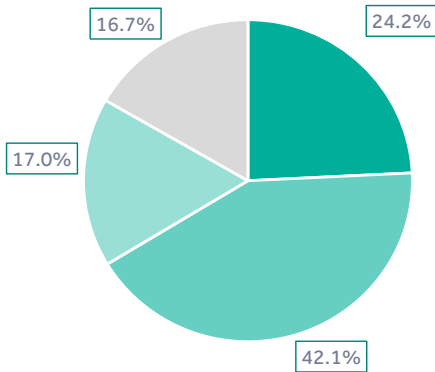


■ قيمة التعاملات العقارية التجارية المنفذة في الربع، % التغير السنوي.
■ عدد التعاملات العقارية التجارية المنفذة في الربع، % التغير السنوي.

المصدر: وزارة العدل، الرياض المالية

الرسم البياني 4:

توزيع قيم التعاملات حسب المناطق (الربع الأول- 2026)



■ منطقة مكة
■ منطقة الرياض
■ المنطقة الشرقية
■ باقي المناطق

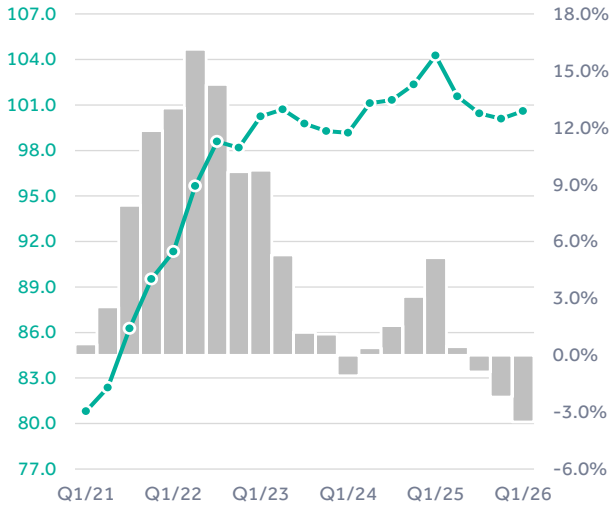
المصدر: وزارة العدل، الرياض المالية

تراجعت قيمة المعاملات العقارية التجارية المنفذة في الربع الأول من عام 2026 مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، ويرجع أن هذا التراجع قد تفاقم جراء تداعيات التوتر الجيوسياسي الإقليمي الذي شهدته المنطقة في شهر مارس الماضي. وقد توزع هذا الانخفاض قطاعياً بتراجع المعاملات السكنية بنسبة 57%، في حين سجلت المعاملات التجارية

شهدت قيمة المعاملات العقارية التجارية المنفذة في الربع الأول من عام 2026 مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، ويرجع أن هذا التراجع قد تفاقم جراء تداعيات التوتر الجيوسياسي الإقليمي الذي شهدته المنطقة في شهر مارس الماضي. وقد توزع هذا الانخفاض قطاعياً بتراجع المعاملات السكنية بنسبة 57%، في حين سجلت المعاملات التجارية

مؤشرات الأسعار في السوق العقارية

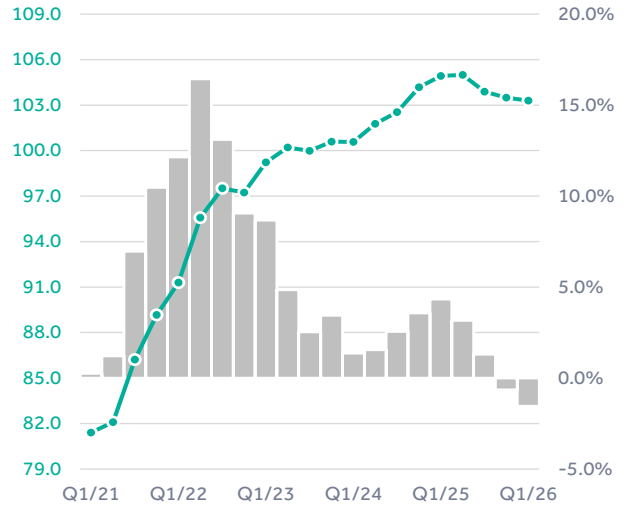
الرسم البياني 2:
مؤشر العقار للقطاع السكني



■ مؤشر العقار للقطاع السكني، 2023=100 المحور الايسر
■ % التغير على أساس سنوي، المحور الايمن

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

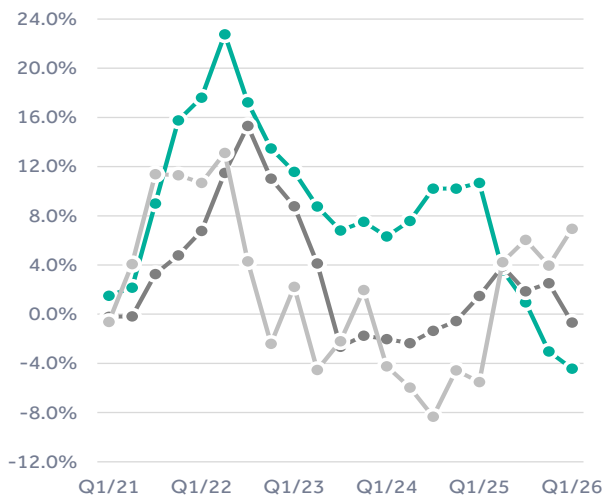
الرسم البياني 1:
المؤشر العام للعقار



■ المؤشر العام للعقار، 2023=100، المحور الايسر
■ % التغير على أساس سنوي، المحور الايمن

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 4:
المؤشرات العقارية للمناطق الرئيسية (نسبة التغير السنوي)

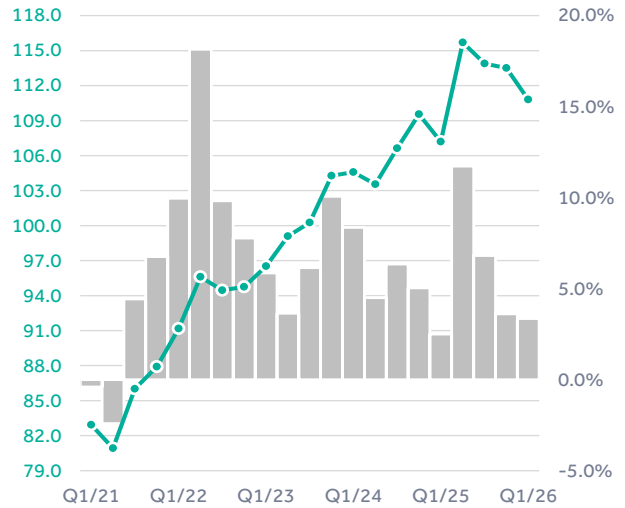


■ منطقة الرياض
■ المنطقة الشرقية
■ منطقة مكة المكرمة

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

شهدت أسعار العقارات السكنية تراجعاً بنسبة 3.5% على أساس سنوي، في حين سجلت أسعار العقارات التجارية ارتفاعاً بنسبة 3.4% على أساس سنوي. وعلى الصعيد الجغرافي، كان تراجع الأسعار أكثر وضوحاً في منطقة الرياض، التي سجلت انخفاضاً بلغ 4.0% على أساس سنوي.

الرسم البياني 3:
مؤشر العقار للقطاع التجاري



■ مؤشر العقار للقطاع التجاري، 2023=100، المحور الايسر
■ % التغير على أساس سنوي، المحور الايمن

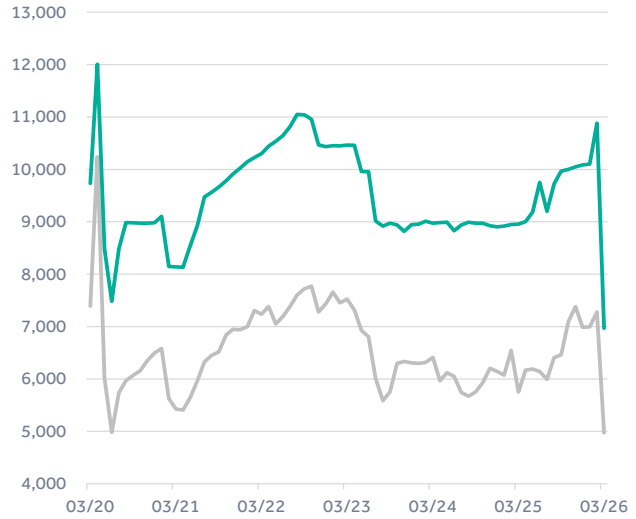
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

بعد موجة الارتفاع الحادة في الأسعار التي امتدت على مدى السنوات الخمس الماضية دخلت سوق العقارات السعودية مرحلة تصحيح واستقرار نسبي منذ منتصف عام 2025. وفي الربع الأول من عام 2026، انخفضت أسعار العقارات بنسبة طفيفة بلغت 1.6% مقارنة بالعام السابق؛ فقد

إحصائيات اسواق النفط: الإنتاج، التصدير، التكرير و الأسعار

الرسم البياني 1:

إنتاج وتصدير المملكة من النفط الخام

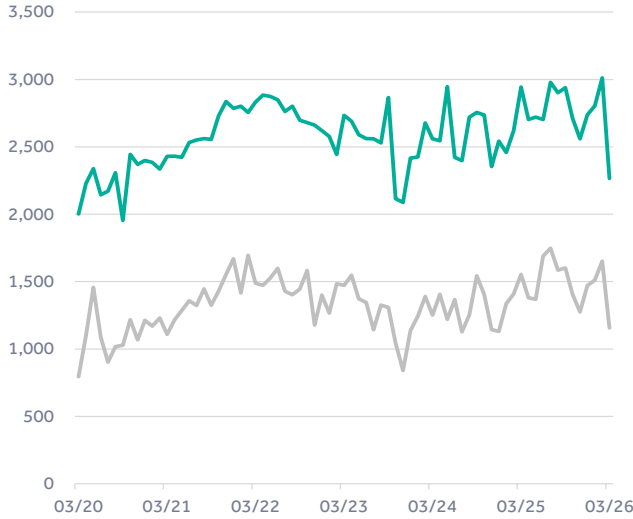


■ إنتاج المملكة من النفط الخام، ألف برميل يومياً.
■ صادرات المملكة من النفط الخام، ألف برميل يومياً.

المصدر: بلومبيرغ، مبادرة المنظمات المتحدة للبيانات (JODI)

الرسم البياني 2:

إنتاج وتصدير مصافي التكرير في المملكة

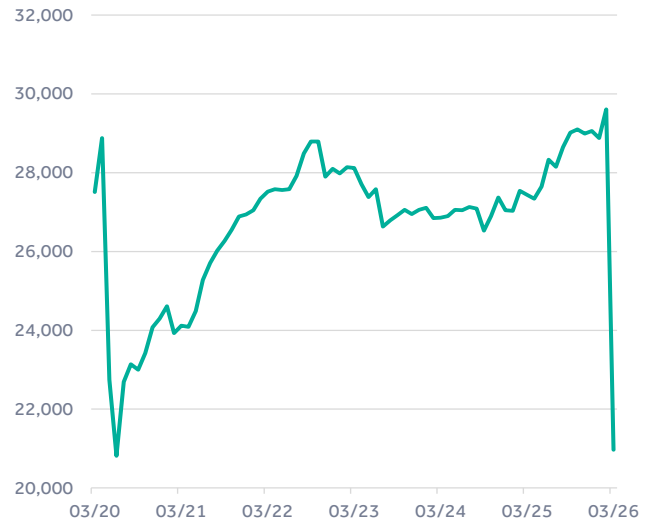


■ إنتاج مصافي التكرير في المملكة، ألف برميل يومياً.
■ صادرات المملكة من إنتاج مصافي التكرير، ألف برميل يومياً.

المصدر: مبادرة المنظمات المتحدة للبيانات (JODI)

الرسم البياني 3:

إنتاج دول الأوبك من النفط الخام

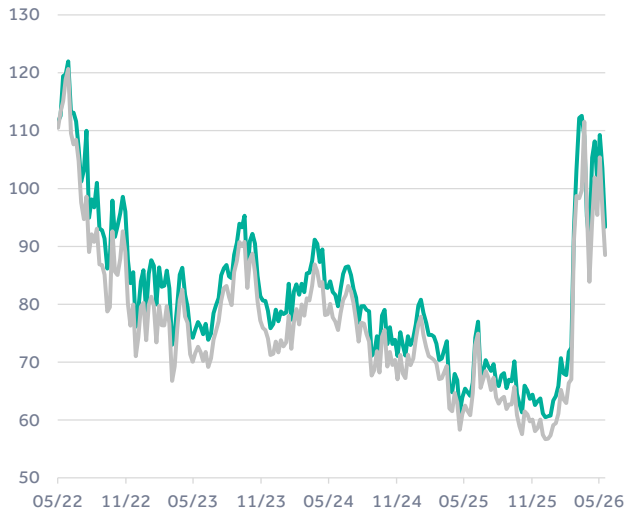


■ إنتاج دول الأوبك من النفط الخام، بالألف برميل في اليوم

المصدر: بلومبيرغ، مبادرة المنظمات المتحدة للبيانات (JODI)

الرسم البياني 4:

أسعار النفط



■ سعر النفط لخام برنت
■ سعر النفط لخام غرب تكساس

المصدر: بلومبيرغ

المكررة، بما في ذلك تراجع إجمالي الصادرات النفطية من 8.9 ملايين برميل يومياً إلى 6.1 ملايين برميل يومياً في مارس. وتشير البيانات الأولية إلى أن إنتاج شهر أبريل جاء أدنى تدريجياً من مستويات مارس، في الوقت الذي قفزت فيه أسعار النفط بوضوح لتتجاوز حاجز 100 دولار أمريكي.

تراجع إنتاج المملكة من النفط الخام مما يزيد على 10 ملايين برميل يومياً إلى نحو 7.0 ملايين برميل يومياً في مارس الماضي، جراء تداعيات التوتر الجيوسياسي الإقليمي. وبالتبعية، انخفضت صادرات الخام من 7.3 ملايين برميل يومياً إلى ما دون 5 ملايين برميل يومياً. وشاملاً المنتجات النفطية

سعر صرف العملات الأجنبية وفارق الائتمان

الرسم البياني 1:

سعر الصرف الآجل للريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي (12 شهر)



معدل سعر الصرف الآجل للريال السعودي مقابل الدولار (12 شهر)

المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 2:

معدل سعر الصرف الحقيقي و الإسمي للريال السعودي



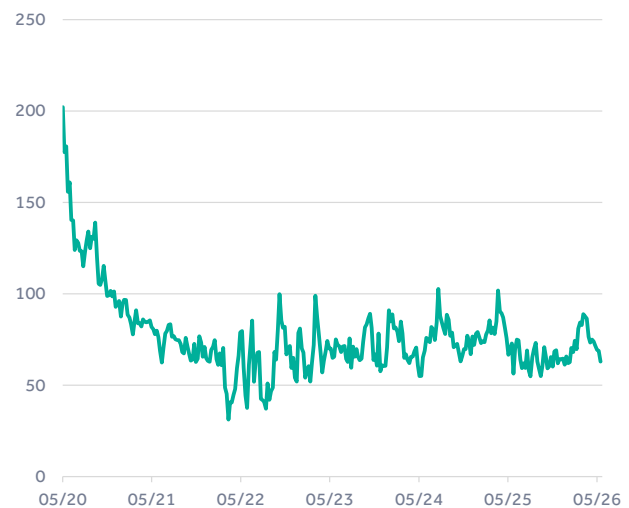
مؤشر سعر الصرف الحقيقي المرجح للريال السعودي

مؤشر سعر الصرف الإسمي المرجح للريال السعودي

المصدر: بلومبيرغ، جي بي مورغان

الرسم البياني 3:

الفرق بين عائد السندات الحكومية السعودية (بالدولار الأمريكي) وعائد السندات الحكومية الأمريكية (بالدولار الأمريكي)

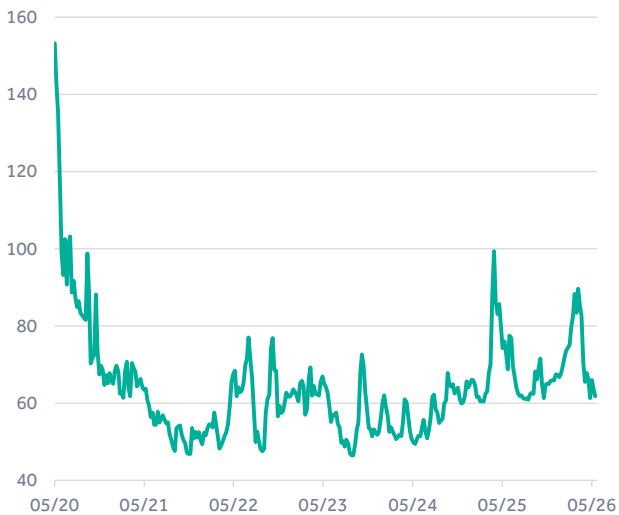


الفرق بين عائد السندات السعودية (بالدولار الأمريكي) وعائد السندات الحكومية الأمريكية

المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 4:

فرق هامش مبادلة المقايضات الائتمانية



فرق هامش مبادلة المقايضات الائتمانية خلال خمس سنوات، نقطة أساس

المصدر: بلومبيرغ

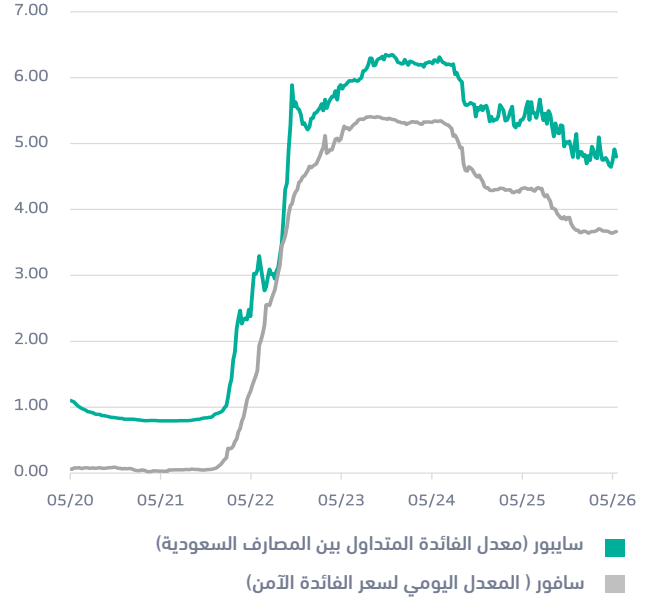
سنوات، عند مستويات منخفضة نسبياً تحوم حول 60 نقطة أساس بنهاية مايو 2026، وعلى صعيد أسواق العملات، عادت علاوة سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي لأجل 12 شهراً إلى مستوياتها الطبيعية إلى حد بعيد، مستقرة عند نحو 130 نقطة، وذلك بعد أن كانت قد بلغت ذروتها عند 360 نقطة بنهاية العام الماضي.

على الرغم من التوتر الجيوسياسي المستمر منذ شهر مارس الماضي، حافظت علاوات مخاطر الائتمان السيادي للمملكة العربية السعودية على مستويات منخفضة بشكل لافت؛ إذ استقرت فروق عائد الصكوك السيادية المقومة بالدولار لأجل خمس سنوات (قياساً بسندات الخزانة الأمريكية)، وكذلك فروق مقايضة مخاطر الائتمان (CDS) لأجل خمس

معدلات الفائدة الرسمية، طويلة الأجل وقصيرة الأجل

الرسم البياني 1:

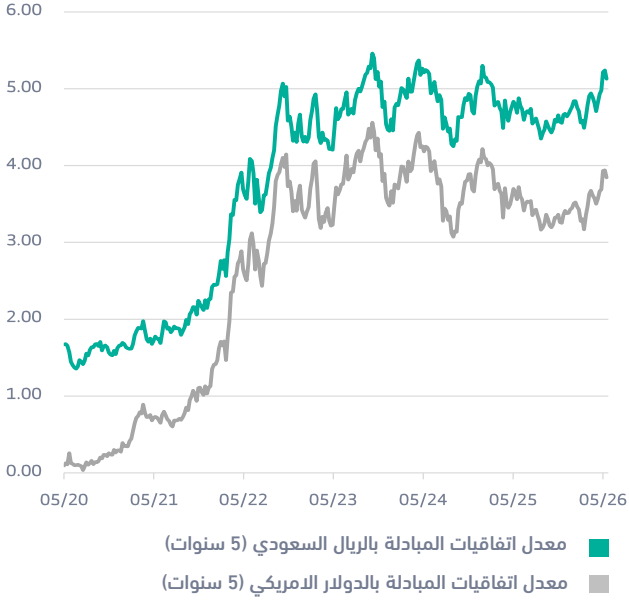
سايبور مقابل سافور بالدولار الأمريكي (3 أشهر)



المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 2:

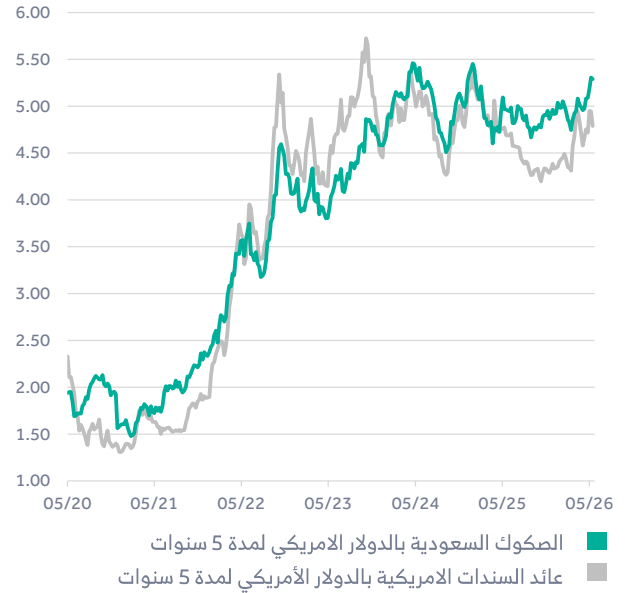
معدل اتفاقيات المبادلة للريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي (5 سنوات)



المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 3:

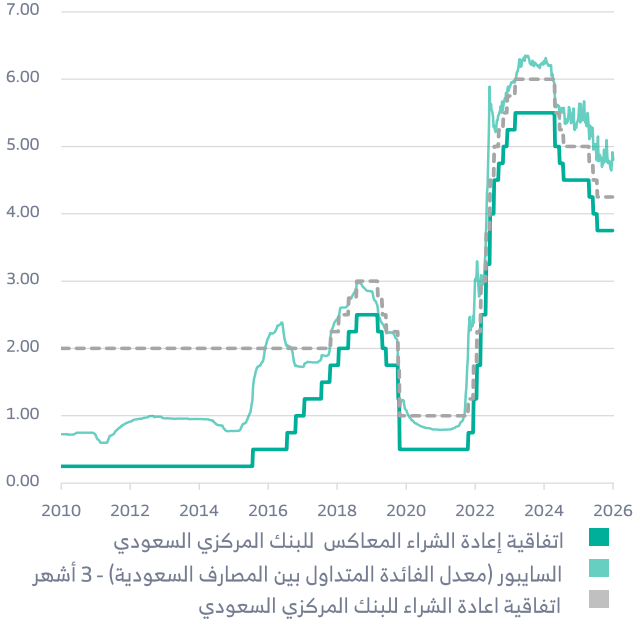
الصكوك الحكومية السعودية بالدولار الأمريكي مقابل عائد السندات الأمريكية بالدولار الأمريكي (5 سنوات)



المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 4:

معدل الفائدة للبنك المركزي السعودي و معدل الفائدة المتداول بين المصارف السعودية



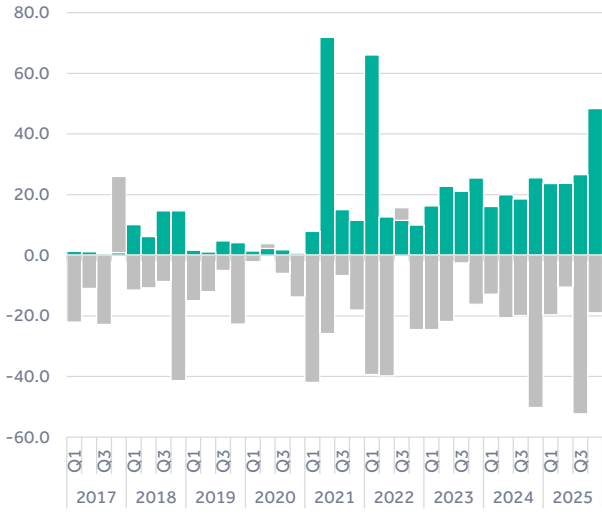
المصدر: بلومبيرغ

الفيدرالي الأمريكي بشأن أسعار الفائدة. وفي هذا السياق، ارتفع سعر مبادلة الريال السعودي لأجل خمس سنوات بنحو 70 نقطة أساس منذ سبتمبر 2025 ليتخطى مستوى 5.0%، محافظاً في الوقت ذاته على الفارق بينه وبين الأسعار الأمريكية عند 130 نقطة أساس.

استقر سعر فائدة السايبور لثلاثة أشهر دون مستوى 5.0% منذ نهاية العام الماضي، كما استقر الفارق بينه وبين أسعار الفائدة الأمريكية المقابلة عند نحو 110 نقاط أساس. وعلى المنحنى طويل الأجل لمنحنى العائد، سجلت العوائد ارتفاعاً ملحوظاً خلال الأشهر الأخيرة، مدفوعة بتضخم مخاوف التضخم وتغير التوقعات المتعلقة بسياسة الاحتياطي

ميزان المدفوعات السعودي

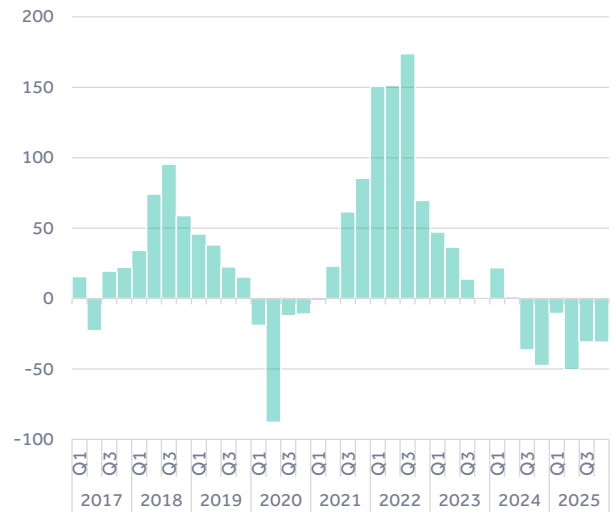
الرسم البياني 2:
الاستثمار الأجنبي المباشر



■ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، بشكل ربع سنوي، بالمليار ريال سعودي.
■ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة، بشكل ربع سنوي، بالمليار ريال سعودي.

المصدر: البنك المركزي السعودي

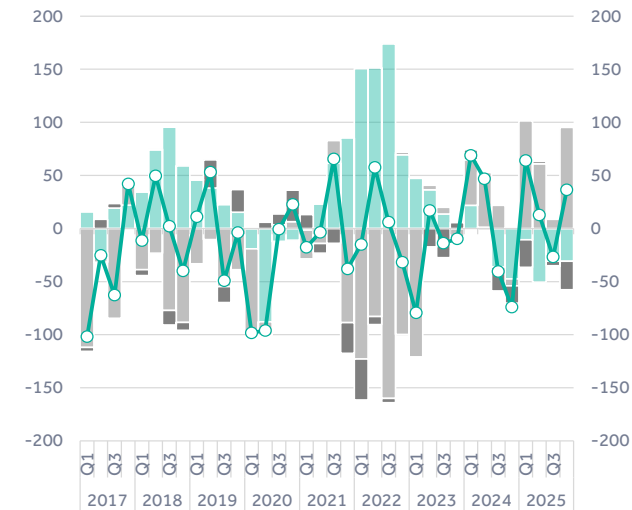
الرسم البياني 1:
ميزان الحساب الجاري



■ ميزان الحساب الجاري، مليار ريال سعودي- ربع سنوي

المصدر: البنك المركزي السعودي

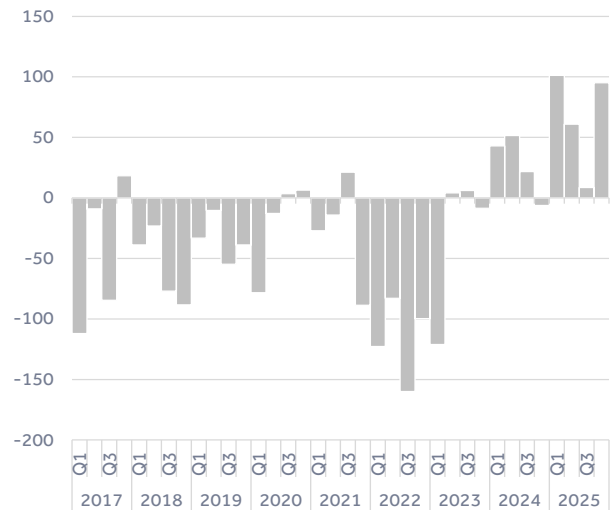
الرسم البياني 4:
المساهمة في ميزان المدفوعات



■ رصيد الحساب الجاري ■ رصيد الحساب المالي
■ السهو والخطأ ■ صافي التغير في الاصول الاحتياطية الاجنبية

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 3:
ميزان الحساب المالي



■ رصيد الحساب المالي (باستثناء التغيرات في الأصول الاحتياطية الأجنبية، كل ثلاثة أشهر في مليار ريال (+ تدفقات رأس المال الداخلة، - تدفقات رأس المال الخارجة))

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرابع من عام 2025، ليرتفع إجمالي هذا الفائض على مستوى العام كاملاً إلى 266 مليار ريال سعودي. ومن أبرز المؤشرات الإيجابية في هذا السياق، تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقات قياسية بلغت 122 مليار ريال سعودي خلال عام 2025.

سجل عجز الحساب الجاري في الربع الرابع من عام 2025 نحو 31 مليار ريال سعودي، ليصل إجمالي العجز للعام بأكمله إلى 123 مليار ريال سعودي، وهو ما يعادل 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي المقابل، حقق ميزان الحساب المالي فائضاً ملحوظاً بلغ 94 مليار ريال في الربع

تداول: إحصاءات سوق الأسهم السعودي

الرسم البياني 1:

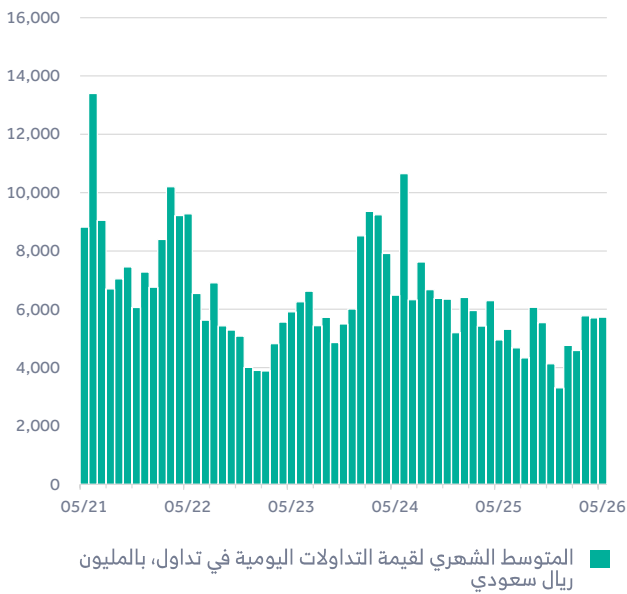
مؤشر السوق الرئيسي



المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 2:

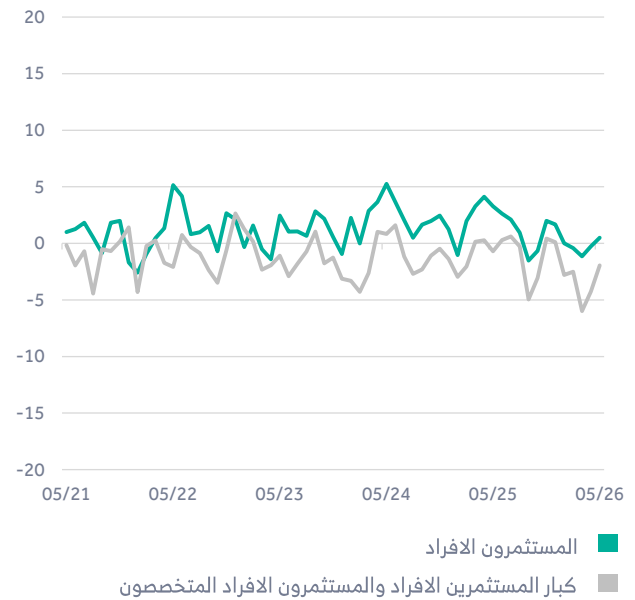
متوسط قيمة التداولات اليومية في تداول



المصدر: تداول

الرسم البياني 3:

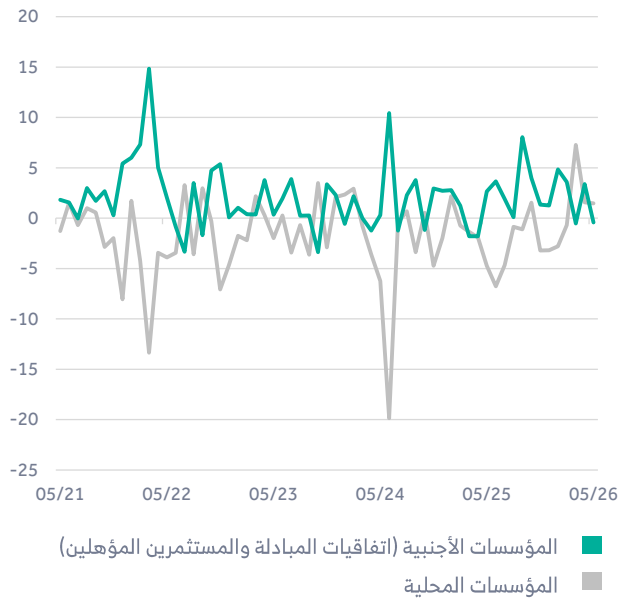
صافي المشتريات الشهرية حسب الملكية (بالمليار ريال سعودي)



المصدر: تداول

الرسم البياني 4:

صافي المشتريات الشهرية حسب الملكية (بالمليار ريال سعودي)



المصدر: تداول

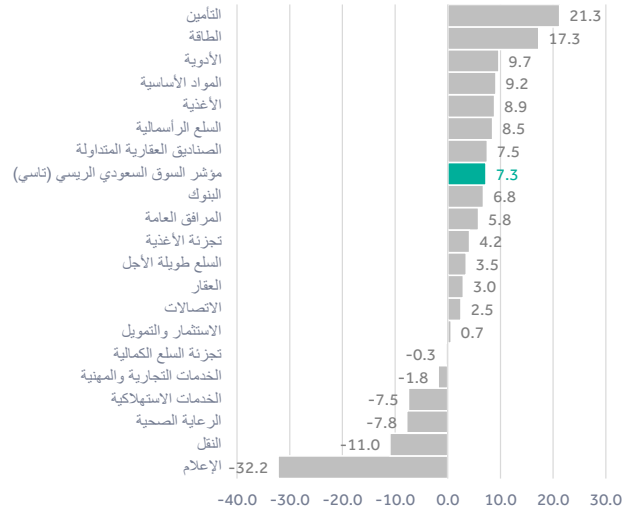
بين 5.5 و6.0 مليارات ريال سعودي. ومنذ بداية العام، كان المستثمرون السعوديون من القطاع الخاص الأكثر مبيعاً، في حين سجل المستثمرون الأجانب أعلى صافي مشتريات.

شهدت سوق الأسهم السعودية، منذ تسجيلها مستوى 10300 نقطة في مطلع العام، تعافياً ملموساً، وإن كان لا يزال يتحرك في نطاق سعري محدود من منظور الأفق الزمني المتوسط. ارتفعت أحجام التداول ارتفاعاً واضحاً، لا سيما منذ مارس، إذ تراوحت قيمة التداول اليومية المتوسطة

تداول: إحصاءات سوق الأسهم السعودي

الرسم البياني 1:

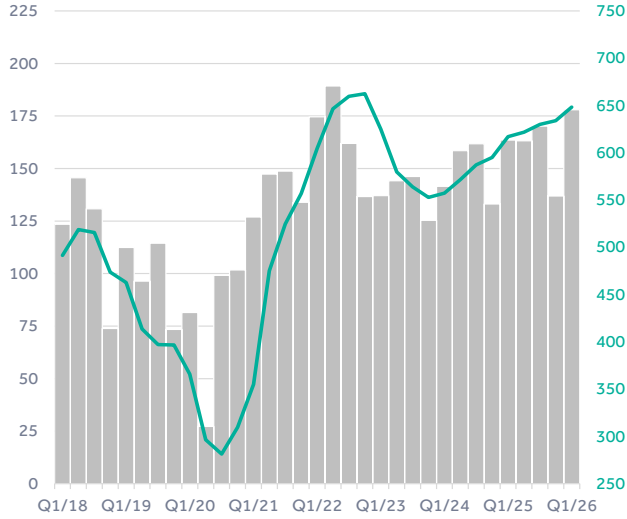
أداء قطاعات سوق الأسهم السعودي من عام حتى مايو 2026



المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 2:

الأرباح الربعية لسوق الاسهم السعودي



■ ربحية السهم الربعية للمؤشر العام، بالريال السعودي - المحور الأيسر
■ مكرر ربحية السهم التاريخي في المؤشر العام للربع الرابع - المحور الأيمن

المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 3:

تقييم المؤشر العام: مكرر الربحية التاريخي



■ مكرر الربحية التاريخي (على مدار 12 شهر)

■ المتوسط طويل الأمد

المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 4:

تقييم المؤشر العام: مكرر الربحية المستقبلي



■ مكرر الربحية المستقبلي (على مدار 12 شهر)

■ المتوسط طويل الأمد

المصدر: بلومبيرغ

سلبية بلغت 32.2% و11.0% على التوالي. إلى جانب ذلك، تشير مضاعفات التقييم الحالية والمستقبلية إلى أن السوق تتداول حالياً عند مستويات أدنى بشكل واضح من متوسطاتها التاريخية طويلة الأجل.

سجل مؤشر السوق المالية السعودية (تداول) عائداً إجمالياً موجباً بنسبة 7.3% منذ بداية العام وحتى نهاية مايو 2026. وتصدر قطاع التأمين قائمة القطاعات الأفضل أداءً بمكاسب بلغت 21.3%، يليه قطاع الطاقة بعوائد بلغت 17.3%، في أدنى القائمة قطاعا الإعلام والنقل بعوائد

توقعات الاقتصاد السعودي

الاقتصاد الوطني، تشير التقديرات إلى اتجاه الحكومة نحو تبني سياسة مالية توسعية، يتجاوز فيها الإنفاق الكلي مستويات العام الماضي بنحو 8%، في حين يتوقع ألمضي نحو اتخاذ تدابير لرفع كفاءة الإنفاق وتحقيق الانضباط المالي خلال العام القادم. وتبعاً لذلك، تشير التقديرات إلى تراجع العجز المالي ليبلغ -4.4% من الناتج المحلي الإجمالي في العام الحالي، مقارنة بنسبة -5.9% في عام 2025، مع توقعات بمزيد من التقلص ليصل إلى -3.5% في العام القادم.

من المتوقع أن يتقلص عجز الحساب الجاري إلى -0.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026، بعد أن سجل -2.6% في العام الماضي؛ ويعود ذلك في جوهره إلى الارتفاع الملحوظ في عائدات الصادرات النفطية، في حين تشير التقديرات إلى اتساع تدريجي في هذا العجز ليصل إلى -1.5% خلال العام القادم.

وفي مؤشرات الأسعار، يتوقع تسجيل ارتفاع معتدل في معدل التضخم ليبلغ 2.1% في عام 2026، في ظل تقديرات ببقاء تداعيات التوتر الإقليمي ضمن حدود يمكن احتواؤها، على أن يتراجع التضخم تراجعاً طفيفاً إلى 2.0% في عام 2027.

وعلى صعيد السياسات النقدية، تشير التوقعات إلى إبقاء الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على أسعار الفائدة دون تغيير طوال عام 2026 نتيجة معدلات التضخم المرتفعة حالياً، قبل البدء في مسار الخفض بواقع مرتين خلال عام 2027 وبإجمالي 50 نقطة أساس.

واستناداً إلى هذا السيناريو الأساس، يتوقع أن يستقر سعر فائدة السابوير ثلاثة أشهر عند 4.75% بنهاية عام 2026، ثم ينخفض إلى 4.25% بنهاية عام 2027.

في إطار سيناريو الأساس المعتمد، يتوقع تباطؤ النمو الاقتصادي في عام 2026، يعقبه تسارع ملموس خلال عام 2027.

يرتكز هذا السيناريو على افتراض إعادة فتح مضيق هرمز تدريجياً مع مطلع الربع الثالث من عام 2026، وعودة الإنتاج النفطي إلى مستويات ما قبل التوتر الإقليمي بحلول سبتمبر من العام الجاري. كما تشير التقديرات إلى توسيع الطاقة الإنتاجية من النفط الخام لتصل إلى 10.45 مليون برميل يومياً بنهاية عام 2026، ما يعني التراجع عن خفض الإنتاج الطوعي المقرر في مايو 2023، مع توقع استمرار الإنتاج عند هذا المستوى طوال عام 2027. وبناء على ذلك، سيبلغ متوسط الإنتاج من الخام 9.12 مليون برميل يومياً في عام 2026، و10.45 مليون برميل يومياً في عام 2027؛ وهو ما يترجم إلى مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة -3.6% في عام 2026، و-14.3% في عام 2027.

تأثر الاقتصاد غير النفطي بصورة غير مباشرة بالتوتر الإقليمي جراء اضطرابات سلاسل الإمداد، وتراجع حجم التبادل التجاري، وتقليص حركة السياحة؛ غير أنه أثبت في السنوات الأخيرة قدراً عالياً من المرونة، ما يرجح أن يظل التباطؤ الحالي في نموه ذا طابع مؤقت، لاسيما وأن السياسة المالية التوسعية المعتمدة في عام 2026 توفر دعماً إضافياً لهذا القطاع. وبصورة إجمالية، تشير التقديرات إلى نمو القطاع غير النفطي بنسبة 3.0% في عام 2026 و4.7% في عام 2027؛

وبناءً عليه، يتوقع أن يبلغ نمو الاقتصاد الكلي نسبة 0.9% في عام 2026، مقارنة بنحو 4.6% في العام الماضي. أما بالنسبة لعام 2027، فيتوقع أن يسجل النمو تسارعاً قوياً وملحوظاً ليصل إلى 6.8%؛

إذ يمنح الارتفاع الجوهري في العائدات النفطية خلال عام 2026 الحكومة السعودية هامشاً أوسع من المرونة المالية. ولدعم

نظرة سريعة على الحقائق والارقام

2027f	2026f	2025	2024	
اسعار النفط وحجم الانتاج (المتوسط السنوي)				
75.0	86.0	68.2	79.9	سعر خام برنت (دولار للبرميل)
70.0	79.0	64.6	75.8	سعر خام غرب تكساس الوسيط (دولار للبرميل)
75.0	86.0	69.2	79.9	سعر سلة أوبك (دولار للبرميل)
10.4	9.1	9.5	9.0	إنتاج المملكة من النفط (مليون برميل يومياً)
معدلات التضخم واسعار الفائدة (بنهاية السنة)				
2.00	2.10	2.04	1.50	تضخم مؤشر أسعار المستهلك (متوسط سنوي)
4.25	4.75	4.90	5.54	السابوير لثلاث أشهر
3.25	3.75	3.75	4.50	الرييو العكسي
3.75	4.25	4.25	5.00	الرييو الاساسي
سوق العمل (المتوسط السنوي)				
3.0	3.2	3.2	3.5	معدل البطالة للسكان
6.9	7.1	7.0	7.4	معدل البطالة للسكان السعوديين
67.5	67.4	67.4	66.3	معدل المشاركة الاقتصادية للسكان
50.0	49.9	49.8	51.2	معدل المشاركة الاقتصادية للسكان السعوديين

المصدر: الهيئة العامة للاحصاء، البنك المركزي السعودي، بلومبيرغ، الرياض المالية

2027f	2026f	2025	2024	
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي				
6.8	0.9	4.6	2.6	الاقتصاد الإجمالي
4.7	3.0	5.1	6.0	الأنشطة غير النفطية
1.3	1.5	0.9	2.3	الأنشطة الحكومية
14.3	-3.6	5.7	-4.4	الأنشطة النفطية
الميزان المالي والدين العام				
-189	-228	-277	-116	رصيد المالية العامة (مليار ريال سعودي)
-3.5	-4.4	-5.9	-2.5	الميزان المالي (% من إجمالي الناتج المحلي)
1936	1747	1519	1216	الدين العام (مليار ريال سعودي)
35.9	33.8	32.1	26.2	الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي)
الحساب الجاري والحساب التجاري				
410	455	305	345	الميزان التجاري (مليار ريال سعودي)
7.6	8.8	6.5	7.4	الميزان التجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
-80	-35	-123	-61	الحساب الجاري (مليار ريال سعودي)
-1.5	-0.7	-2.6	-1.3	الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: الهيئة العامة للاحصاء، البنك المركزي السعودي الرياض المالية

بيان إخلاء المسؤولية:

تم جمع المعلومات الواردة في هذا التقرير بحسن نية من مصادر عامة مختلفة يعتقد بأنه موثوق بها. في حين اتخذت كل العناية المعقولة لضمان أن الوقائع الواردة في هذا التقرير هي دقيقة وأن التوقعات والآراء والتنبؤات الواردة في هذه الوثيقة هي عادلة ومعقولة، ومع ذلك فإن الرياض المالية لا تضمن دقة البيانات والمعلومات المقدمة، وعلى وجه الخصوص، الرياض المالية لا تتعهد أن المعلومات الواردة في هذا التقرير هي كاملة أو خالية من أي خطأ. هذا التقرير ليس، وليس المقصود به أن يفسر على أنه، عرض للبيع أو تقديم عرض لشراء أية أوراق مالية. وبناء عليه، فإنه يجب عدم الاعتماد على دقة، عدالة، أو اكتمال المعلومات التي يحتوي عليها هذا التقرير. الرياض المالية تخلي مسؤوليتها ولا تقبل أي التزام عن أي خسارة ناجمة عن أي استخدام لهذا التقرير أو محتوياته، و لن تكون الرياض المالية مسؤولة ولن يكون أي من منسوبي الرياض المالية من مدراء، ومسؤولين، و موظفين مسؤولين في أي حال من الأحوال عن محتويات هذا التقرير. الرياض المالية أو موظفيها أو احد أو أكثر من الشركات التابعة لها قد يكون لهم استثمارات في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى المشار إليها في هذا التقرير.

الآراء والتنبؤات والتوقعات الواردة في هذا التقرير تمثل الآراء الحالية لشركة الرياض المالية - كما في تاريخ هذا التقرير فقط - وبالتالي فهي عرضة للتغيير دون إشعار. ليس هنالك أي ضمان بأن النتائج أو الأحداث المستقبلية سوف تكون متسقة مع أية آراء أو التنبؤات أو التوقعات واردة في هذا التقرير، و ما ورد في التقرير يمثل نتيجة محتملة فقط. كما أن هذه الآراء، والتنبؤات والتوقعات تخضع لبعض المخاطر وعدم التأكد والافتراضات التي لم يتم التحقق منها والنتائج أو الأحداث الفعلية في المستقبل قد تختلف بشكل كلي.

القيمة لأي، أو الدخل من أي، من الاستثمارات المشار إليها في هذا التقرير قد تتقلب و / أو تتأثر بالتغيرات. الأداء السابق ليس بالضرورة مؤشرا للأداء المستقبلي. وفقا لذلك، يمكن للمستثمرين أن يحصلوا على نتائج أقل من المبلغ المستثمر في الأصل.

هذا التقرير يقدم معلومات ذات طابع عام ولا يعتبر ظروف، وأهداف، ومستوى المخاطرة لأي مستثمر معين. ولذلك، فإنه لا يقصد بهذا التقرير تقديم مشورة في مجال الاستثمار ولا يأخذ بعين الاعتبار الوضع المالي الخاص و/أو الأهداف الاستثمارية الخاصة و/أو الاحتياجات الخاصة بالقارئ. قبل اتخاذ أي قرار بخصوص الاستثمار يجب على القارئ الحصول على المشورة المستقلة من ذوي الخبرة في المجالات المالية والقانونية و/أو أي مستشارين آخرين حسب الضرورة.

لا يحق نسخ أو توزيع هذا التقرير البحثي، كليا أو جزئيا، وجميع المعلومات والآراء والتنبؤات والتوقعات الواردة فيه محمية بموجب القواعد ولوائح حقوق الطبع والنشر.



الرياض المالية
Riyad Capital